أثر المؤسسة الدينية في النظام السياسي الايراني

الباحث: رائد ارحيم محمد*

* باحث من العراق

المُقـدمة

المؤسسة الدينية في إيران من الموضوعات الحساسة والمهمة جداً، والتي تستحق إهتماماً خاصاً من لدى المختصين، فبدون فهمها على حقيقتها يتعذّر، ومن دون شك فهم الجوانب الأساسية في أحداث إيران المعاصرة ومحركاتها غير المرئية كما يجب[1]، خصوصاً بعد نجاح الثورة الإيرانية في إسقاط نظام الشاه في شباط من عام 1979م، وتأسيس نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، ولقد صِيغَ هذا النظامُ السياسي، كنظام إسلامي قائم على أساس نظرية «ولاية الفقيه» التي هي محور هذا النظام، وأساس شرعيته، وهذه النظرية التي لم تأتِ من فراغ، إذ جاءت نتيجة لتضافر جهود الفقهاء من داخل المؤسسة الدينية الإيرانية. وعليه سنحاولُ في هذا البحث المتواضع بيانَ ماهية هذه المؤسسة، ومعرفة الدور السياسي والإجتماعي الذي لعبته وما زالت عبرَ مدد مختلفة من تاريخ إيران الحديث والمعاصر.

(1) ـ كمال مظهر احمد، دراسات: في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، الامانة العامة للثقافة والشباب لمنطقة الحكم الذاتي، بغداد، 1985، ص183.

اولاً: هيكليّة الدراسة: إنتظمت هذه الدراسة في ثلاثة محاور، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، فقد خُصّصَ المحورُ الاول/ لدراسة (ماهية المؤسسة الدينية الإيرانية)، أمَّا المحور الثاني/ إذ ركَّز على المؤسسة الدينية الإيرانية، وما لها من دور سياسيّ مؤثر في الساحة السياسية الإيرانية خلال مدد زمنية مختلفة، بينما تطرّق المحورُ الثالث الأخير/ الى توضيح مؤسسة الولي الفقيه إحدى أهمّ المؤسسات الدستورية والمحورية في مباني النظام السياسي الإيراني بعد قيام الجمهورية الإسلامية في عام 1979م، والتي تُجسِّدُ الثقلَ السياسيَّ (الدستوري) للمؤسسة الدينية الإيرانية.

ثانيًا: فرضيّة الدراسة:

تمتلك المؤسسةُ الدينية الإيرانية سلطة روحية ومادية لها تأثير كبير في المجتمع الإيراني من جانب، والنظام السياسي من جانب آخر، وذلك عبرَ مدد زمنية مختلفة، ولقد جاء هذا التأثيرُ لما تمتلكة هذه المؤسسةُ من مقومات مادية ومعنوية.

ثالثًا: أهمية الدراسة: تحظى دراسةُ موضوعة المؤسسة الدينية الإيرانية باهتمام متزايد من الآكاديميين والباحثين ورجال السياسة على السواء. نظراً للثقل الكبير الذي تمثله هذه المؤسسة وما تمتلكه من مقومات مادية ومعنوية يُمكنُها من التأثير في مجريات الأحداث السياسية والإجتماعية على الصعيدين الداخلي والخارجي الإيراني، والأهمُّ من ذلك هو: عامل الجوار، وقرب إيران من العراق، وارتباطهما معاً بروابط مختلفة وحالات مشابهة، والتي تعدُّ من أهم الأسباب التي دفعت الباحث تُجاه إختيار موضوع الدراسة.

رابعًا: منهجية الدراسة:

إعتمدنا في هذه الدراسة على المناهج الآتية:-

1 - **المنهج النظمي - التحليلي:** وعن طريقه تَتِمِّ دراسةُ مفهوم (المؤسسة الدينية)، الذي لايكتفي بتوضيح الإطار الدستوري والقانوني للنظام السياسي (مؤسسة الولي الفقية) وأنما الأبعدُ من ذلك بدراسة تفاعلات هذه المؤسسة مع البيئة الداخلية والخارجية، مما يوفّر لنا فهماً أكثرَ لهذه المؤسسة عن طريق الرجوع الى مفردات النظام الإجتماعي والثقافي والمبادئ والقيّم السائدة المكوّنة للمنظومة الإجتماعية الإيرانية.

2 - **المنهج التاريخي:** لقد اعتمدنا هذا المنهجَ، وذلك لضرورة تتّبع الأحداث التاريخية المهمة التي تُظْهِرُ الأهميةً والمكانة التاريخية للمؤسسة الدينية، وتأثيرَها في الواقع السياسي والإجتماعي الإيراني، مما يزيد في فهم الأحداث والمؤثرات السياسية والإجتماعية التي تَحْدُثُ حالياً في إيران.

المحور الأول: ماهيَّة المؤسسة الدينيَّة الإيرانيَّة:

(المؤسسة) بشكل عام هي مجموعةُ علاقات اجتماعية منظّمة لإحتواء وتنظيم الأفراد من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، وإنٍ تنوّعَ الحاجات في المجتمع يبعث مؤسساتٍ متنوعة ومتعددة[2]، فإذا رجعنا الى القواميس اللغوية الميسَّرة الفرنسية والإنجليزية، فإننا نقرأ في تعريف لفظ (المؤسسة) «Institution» في اللغتين يعني

(2) ـ صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي، أُسسه وأبعاده، مطابع جامعة الموصل، بغداد، 1986، ص281.

«بِنية تنظيمية ذات أصل بشري»، وان هذه البنية يمكن ان تكون سياسية الشأن كذلك في الدساتير والقوانين التنظيمية، وفي الأعراف السياسية او السيسيولوجية، فهي تدلُّ على بنية اجتماعية او منظومة من العلاقات الإجتماعية تتّسم بدرجة عالية من الإستقرار. كما قد تكون اقتصادية او فلسفية او غير ذلك[3]، وحسب ما تعنيه الكلمة بمدلولها القانوني، فهي مجموعة القواعد التي تتناول ذات الموضوع والوظائف التي تشكّل متحداً ومنسقاً ومنظماً[4].

وإذا عددنا هذه المؤسسة مؤسسةً عامةً على سبيل الفهم، فالمؤسسة العامة هي» شخص معنوي /اولاً، وهي من أشخاص القانون العام /ثانياً، وغرضها إدارة مرفق عام/ ثالثاً، والمنظمة او المؤسسة العامة تتميز باستهداف المصلحة العامة وموارد هذه المنظمة هو مورد الإدارة العامة غيرَ أن الذي نلحظُهُ على المؤسسة الدينية في إيران أنها تجمع ما بين المؤسسة العامة والخاصة، فهي تهتمُّ بالشؤون الدينية الخاصة بمذهب إسلامي معيّن دون المذاهب الأخرى، ومصدر تمويلها او إنفاقها والتي تكاد تكون مقصورة على ذلك الجانب حصراً[5].

وتفتقر المؤسسة الدينية (الإيرانية) الى الهيكل التنظيمي الموجود في الأحزاب السياسية الحديثة[6]، إذ لم تكن المؤسسة الدينية في إيران في أي مرحلة من مراحل تطور إيران الحديث حزباً سياسياً بالمفهوم الذي نألفه اليوم عن الأحزاب السياسية [7].

وتشتمل المؤسسة الدينية في إيران على مجموعة من الحوزات العلمية الدينية، وهي المكان الذي يؤمُّه طلابُ التعليم الديني على أيدي علمائها، ويندرجون في مراتبها من مستوى الى آخر[8].

كما إنها أيضاً مؤسسةٌ اجتماعية قائمة على مجموعة من النُظُم والروابط والضوابط الإجتماعية الخاصة التي تَحْكُمُ علماءَ الدين في كل عصر، وتساعدهم على أداء دورهم في المجتمع، ولكل فرد في هذه الهيأة لقبٌ مخصوصٌ، ومهمةٌ محددةٌ، وتضمُّ المؤسسةُ الدينية الى جانب الحوزات العلمية المراكزَ الدينيةَ، مثل: العتبات المقدسة والأضرحة والمساجد ودور النشر التابعة للحوزات والحسينيات والأوقاف[9].

وفي الحديث عن هُوِيَّة القاعدة الإجتماعية التي ينتمي إليها رجالُ الدين في إيران، إذ ترى ان من الصعوبة بمكان تحديد هذه الهُوِيَّة، وذلك لأكثر من سبب[10]:-

(3) ـ مجموعة باحثين، حراسة الإيمان: المؤسسات الدينية، ط2، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص26ـ27.

(4) ـ اسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1982، ص10ـ11.

(5) ـ فيصل عبد الجبار عبد علي، التاريخ السياسي للمؤسسة الدينية في ايران، رسالة ماجستير (غير منشورة)، مقدمة الى معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (الملغى)، مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد، 1988، ص19.

(6) ـ محمد أحمد حسن السامرائي، الأحزاب والحركات السياسية في إيران (1950 – 1978)، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1980، ص311.

(7) ـ المنسي سلامة، إيران – الاضطراب الكبير، مركز البحوث والمعلومات، بغداد،(د.ت)، ص41، وللمزيد من المعلومات ينظر: محمد جواد ابو القاسمي، التنمية الثقافية في المجتمعات الاسلامية (الحالة الايرانية انموذجاً)، ترجمة: حيدر نجف، سلسلة الفكر الايراني المعاصر (1)، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، 2007، ص 123ـ124.

(8) ـ نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في ايران والعلاقات العربية – الايرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص143.

(9) ـ سعد الانصاري، الفقهاء: حكام على الملوك، علماء ايران من العهد الصفوي الى العهد البهلوي «1500 – 1979»، دار الهدى، بيروت، 1986، ص 163ـ164.

(10) السيد زهرة، الثورة الايرانية: الابعاد الاجتماعية والسياسية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 1985، ص146.

1 - انه لا يتوفر لدينا معلوماتٌ دقيقة حول الأصول الإجتماعية، والانتماءات الطبقية لأفراد المؤسسة الدينيَّة الإيرانيَّة.

2 - ان رجال الدين في إيران لا يطرحون برنامجاً اقتصادياً واجتماعياً واضحاً يحدّد هوية الطبقات الإجتماعية التي يتبنون مصالحَها على وجه التحديد.

3 - ان حركة المؤسسة الدينية في إيران إستندت الى قاعدة إجتماعية واسعة تضمُّ شرائحَ وطبقات متعددة، بل ومتناقضة في بعض الأحيان.

في حين يذهب الدكتور (كمال مظهر احمد) في كتابه الموسوم بـ(دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر) الى رأي مخالف، إذ يرى: ان بسبب النفوذ الذي تتمتع به المؤسسة الدينية في إيران إن ذلك دفع كبار المتنفذين في المجتمع الإيراني الى الإنخراط في المؤسسة الدينية، فأصبحوا يؤلّفون أساس قمتها وقيادتها، فعلى طوال القرون الأخيرة كان كبار رجال الدين الإيرانيين ينتمون بالأساس الى الارستقراطية الإقطاعية وكبار ملاكي الأرض، وكان معظمهم على اتصال وثيق بالسوق وبالرأسماليين الفرس منذ ظهورهم، حتى صغار رجال الدين فإنهم كانوا في غالبيتهم الساحقة ينتمون الى فئات اجتماعية وسطى: كصغار التجار والحرفيين وفي حالات قليلة فقط، ولاسيما في الريف كانوا ينتمون الى الوسط الفلاحي ولعلَّ هذا الوصف لاينطبق بشكل أو بآخر على قادة الثورة الإسلامية في عام 1979 ويمكن ان نرى ذلك في العهد الصفوي والقاجاري[11]، وان سبب هذا التحالف هو العلاقة بين التجار والمراجع او الفقهاء من خلال تنفيذ بعض المشاريع الإجتماعية او دفع الأخماس والزكوات ورواتب الطلبة وبذلك شكلت البازار او التجار أبرز مورد اقتصادي حتى وقتنا الحاضر وهذا ما يفسر لنا سبب التحالف التاريخي بين المؤسسة الدينية وقطاع التجار (البازار)، والذي ظل يمثل القوة المحركة المركزية في حركات سياسية كبرى في التاريخ الحديث والمعاصر لإيران، مثل: الثورة الدستورية بين عامي (1906م – 1911م)، وحركة تأميم النفط بين عامي (1950م – 1953م)، والثورة الإسلامية بين عامي (1977م – 1979م)[12].

(11) كمال مظهر احمد، مصدر سبق ذكره، ص185.

لقد استمدت المؤسسةُ الدينية في إيران عناصرَ قوتها من المقومات التي تستند إليها، والتي أعطتها القدرة في ان تكون مؤثّرة ضمن إطارها الداخلي الذاتي او ضمن ما انعكس عليها من دور في صدد الساحة الإيرانية وتفاعلاتها مع معظم المفردات السياسية والإجتماعية والاقتصادية والتي كان من أهمها: مفهوم (التقليد) وطاعة الإمام ونائب الإمام طاعة تامة، إذ تستند مرجعية وزعامة فقهاء وعلماء الشيعة

(12) مارك تروغوت وآخرون، دور الفئات الدنيا في الثورات الشعبية: فرنسا (1848)، ايران (1891 ـ 1979)، ترجمة: فاضل جتكر، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد – اربيل- بيروت، 2007، ص40ـ41.

المسلمين الى ركنين: الأول/ إحاطتهم العلمية بشؤون الشريعة والفقه، ولذا يتحتم على الناس البسطاء مراجعتهم أصحاب إختصاص، أمَّا الآخر/ وهو الأهمُّ فيكمنُ في التوصية التي تُنسَب إلى الإمام (المهدي)[13] في الرجوع الى أفراد يمتازون بمقومات علمية وأخلاقية، إذ يقول:(فأمَّا الحوادث الواقعة، فأرجعوا فيها الى رواة أحاديثنا، فهم حجتي عليكم، وأنا حجة الله عليهم)[14].

ومن هذه المنطلقات، اختلفت وظيفة العالِم (المجتهد) عند الشيعة الإمامية[15] عن وظيفة (العالِم) لدى أهل السُّنة، فهي عند المسلمين الشيعة:أن يتولّى العالِم (المجتهد) وظيفتين او يتحلّى بصفتين هما: صفة الفقيه وصفة الفتوى[16]، مما جَعَلَ المجتهدين (مراجع التقليد) يمتلكون سلاحاً فعالاً متمثلاً في الفتاوى التي تجيز أمراً او تمنعه، فهي أكثر فاعلية من أي أمر آخر يطلقه جيش بأكمله، وهذا ما جعلهم قوةً سياسية واجتماعية واقتصادية ذاتَ حضور ملموس[17].

ومن جانب آخر، تتمتع المؤسسةُ الدينية في إيران بإمكانات اقتصادية هائلة تأتيها منذ زمن بعيد من الوقف الخاص والعام الذي لم يقتصر على الأراضي الزراعية وحدها، بل إمتد ليشمل: قنوات الري والخزانات والدور والدكاكين والحمامات، وغيرها من الأموال غير المنقولة[18].

كما اعتمدت المؤسسةُ الدينيَّة أيضاً، وبشكل تام على الرسوم الدينية (الخمس والزكاة...الخ)، والتي تجمع مباشرة من الأتباع، والتي تذهب مباشرة الى الزعماء الدينيين من مختلف المناطق، والذين بدورهم ينفقون ما يتجمع لديهم من أموال على إدارة المراقد والمساجد الدينية وفي تمويل المناسبات الدينية وما الى ذلك، ونتيجة لذلك منحت هذه القوة الاقتصادية الكبيرة رجال الدين إمكانيةَ ان يؤلفوا على طوال تاريخ إيران (منذ أواخر العصر الوسيط، ومن كلا العصرين: الحديث والمعاصر) فئة مستقلة عن (الشاه)[19] والسلطة الى حد كبير[20]، ومن المقومات الأخرى التي تمتلكها هذه المؤسسة هي: أنها ظلت تسيطر حتى العقود الأولى من القرن العشرين على الجانب الأساس من السلطة القضائية، وينطبق القول نفسه على مسألة (التعليم) ذات المردود الفكري الكبير، فحتى العقد الثالث من القرن العشرين كان رجال الدين يسيطرون تقريباً على كل شؤون التعليم في البلاد[21]. الأمر الذي منحهم إستقلالاً ثقافياً الى جانب الإستقلال الإقتصادي، وهو العامل الذي جعل من المؤسسة الدينية الإيرانية قوة مستقلة عن الدولة عبر التاريخ.

لقد مثَّل هذا الوضع الفريد للمؤسسة الدينية في إيران، أخطر الأدوار والذي يدعم

(13) الأمام (الغائب) او (المهدي المنتظر): هو محمد بن الحسن العسكري، الإمام الثاني عشر عند الشيعة الإمامية، وقد سمَّى أربعةَ نواب له بعد غيبته، وكانوا سفراءَ بينه وبين شيعته، وهم: عثمان بن سعيد العمري، محمد بن عثمان العمري، الحسن بن روح وعلي بن محمد السميري، واستمرت نيابتهم طيلة 69 سنة الأولى من غيبته، وتسمى (بالغيبة الصغرى)، وانقطع الاتصال بالإمام المهدي بعد انقضائها، فسُمي استمراره في الغياب (بالغيبة الكبرى) المستمرة الى ان يأذن الله له بالظهور. ينظر: سعد الانصاري، مصدر سبق ذكره، ص 24.

(14) كمال السيد، نشوء وسقوط الدولة الصفوية، مؤسسة باقيات، قم، 2005، ص 76.

(15) تدرجت سلطة اهل البيت في نظر المسلمين الشيعة – من الإمام علي بن أبي طالب(عليه السلام)، وتسلسلت حتى الإمام الثاني عشر، وهو (المهدي المنتظر)، اذ يعتقد الشيعة» ان الرسول (محمد صلى الله عليه وآله وسلم) قد وضح ان عدد الإئمة الذين يلون الامر من بعده اثنا عشر معصوماً، ولذا كانت الإمامة عند الشيعة ركناً واصلاً من أصول الدين» كالاعتقاد بالتوحيد والنبوة ويوم الحساب، ولهذا السبب اطلقوا عليهم تسمية (الشيعة الإمامية). ينظر: جرهارد كونسلمان، سطوع نجم الشيعة، ترجمة: محمد ابو رحمة، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص63ـ64.

(16) سعد الأنصاري، مصدر سبق ذكره، ص25.

(17) منال محمد احمد، إيران من الداخل: تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية الى الشرعية الدستورية، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2009، ص126.

(18) كمال مظهر احمد، مصدر سبق ذكره، ص184.

(19) الشاه: هو اللقب الذي يطلق على ملوك ايران.

(20) السيد زهرة، مصدر سبق ذكره، ص140.

(21) كمال مظهر احمد، مصدر سبق ذكره، ص184 185.

مركزها في الحقيقة، فمعنى: ان يشكّل الزعماءُ الدينيُّون مثلَ هذا الهيكل المستقل المرتبط مباشرة بأتباعه، والمعتمد كلياً على دعمهم، معنى هذا هو: منح المؤسسة الدينية وضعاً مميزاً إزاء نظام الشاه وإزاء الجماهير، فهو من ناحية خَلَقَ مصدراً متجدداً للإحتكاك بدكتاتورية الشاه، ومن ناحية ثانية جعل لدى المؤسسة الدينية حساسيةً خاصةً لإهتمام الجماهير، ثم انه أسقط من ناحية ثالثة أحد القيود الكبيرة التي يمكن ان تكبّل حركةَ اي قوة سياسية[22]. ما مكّنها من لعب دور أساس مهم وخطر على مستوى الصراع السياسي والإجتماعي في حقب مختلفة من تاريخ إيران الحديث والمعاصر.

(22) السيد زهـرة، مصدر سبق ذكره، ص140ـ 141.

المحور الثاني: الدور السياسي للمؤسسة الدينيَّة في إيران:

مارستِ الزعامةُ الدينية نشاطاً مهماً في حياة إيران الدينية والسياسية، وربما كان العهدُ الصفوي يعدُّ بمثابة الحقبة الذهبية في تاريخ (الحوزة العلمية)، والتي إمتدت الى العهد القاجاري، وفي غضون هذين العهدين وقفت موقفَ المعارض أحياناً، وبالتعايش المهادن أحياناً أخرى. أمَّا العهد البهلوي فقد كان موقفه متصلباً، وفي معظم الأحايين معادياً، وكان موقف السلطة منها أشدَّ تصلباً، واستمر الموقف على هذه الشاكلة قرابة نصف قرن حتى بلغ ذروته في قيام الثورة الإيرانية في عام (1978-1979)، على الحكم البهلوي، وإسقاطه نهائياً[23].

(23) سعد الانصاري، مصدر سبق ذكره، ص151.

وقد أشَّرت بدايات القرن السادس عشر سيطرة الأسرة الصفوية على بلاد فارس، وتزامن هذا الحدث مع ظهور المؤسسة الدينية الذي أخذ دورها بالتنامي ونفوذها بالإتساع، وذلك عندما نشأ تحالف ناجح بين رجال الدين الشيعة، والطبقة المتوسطة، وأسرة الصفويين الحاكمة في إيران في ذلك الوقت وقد ادى ذلك التحالف الى قيام دولة شيعية في الشرق الإسلامي سنة 1501م[24]، إذ ظهرت مع قيام الدولة الصفوية، وتبنيها المذهبَ الشيعي بوصفه مذهباً رسمياً للدولة وسط العالم السني والذي كان يمثّل بوادر تحول حقيقي في العلاقة بين الفقيه والسلطة[25]، فقد كانت الدولة الصفوية في أمس الحاجة لدعم من علماء الشيعة، والآخرون كانوا في حاجة لمن يوفّر لهم أجواءاً آمنة لضمان ممارسة الشعائر الدينية بعيداً عن الإضطهاد، ويمكن القولُ: أن جوهر الإتفاق هو: الشرعية مقابل النفوذ[26]، ففي تلك المرحلة كانت العلاقةُ قوية بين فقهاء الشيعة والسلطة، إذ قامت قاعدة على الولاء والطاعة. وقد كان أغلب اولئك الفقهاء مستجلبين من الخارج بوساطة السلطة، وكان الملك هو الذي يعيّن المسؤول عن النشاط

(24) خالد احمد الملا السويدي، اثر المتغيرات الاقليمية والدولية على العلاقات الايرانية الخليجية(ـ1997 2000م)، دار كنان للنشر والتوزيع، دمشق، 2009، ص64.

(25) وجيه كوثراني، مصدر سبق ذكره، ص 107.

(26) كمال السيد، مصدر سبق ذكره، ص82ـ 83.

الديني، وكان يطلق عليه لقب (صدر الممالك)، وكان (الصدر) وظيفة معروفة في البلاط العثماني المجاور مع العلم ان اول من استخدم منصب (الصدر) هم النغول العثمانيون[27]، وتعدُّ الصدارة في الدولة الصفوية أرفعَ منصب ديني، ومن المناصب الحساسة في الدولة من ناحية، وفي قمة الهرم في (المؤسسة الدينية) من ناحية أخرى، ويلي منصب الصدارة في المؤسسة الدينية منصب (شيخ الإسلام)، والذي كان يدعى ايضاً (اخوند)[28].

إن العلاقة الودية، والتعاون الوثيق ما بين الدولة الصفوية والمؤسسة الدينية لم تدم طويلاً، بل توترت وتدهورت عاماً بعد عام، وانقلبت قطيعة ومعارضة شديدة تبعاً لجسامة الأحداث وأمزجة العلماء ومواقف الحاكمين وطبيعة المتغيرات الدولية، وبكلمة أخرى: كانت العلاقة وطيدة في مراحل التأسيس والبناء، وواهية في مراحل الإنحلال والإنحطاط[29].

ومع بدايات حكم (القاجار) ازدادت شوكةُ رجال الدين الشيعة في إيران، واستطاعوا التخلص من القيود التي كانت مفروضة عليهم في العصر الصفوي[30]، إذ استطاعت المؤسسة الدينية والدور السياسي للفقهاء ان يبرز كقوة حقيقية – فكرية سياسية- مستقلة مؤثرة في صياغة الأحداث الجديدة في إيران[31]. فقد تعززت قوةُ معارضة المؤسسة الدينية وفقهائها تُجاه الدولة القاجارية، نتيجة ارتباط حكم (القاجار) بالقوى الأجنبية والتي كانت تسعى لبسط سيطرة تامة على إيران، وتدمير خصائص المجتمع الإيراني[32]، وكذلك نتيجة للبصمات القاسية التي تركتها الإمتيازات الأجنبية على الأوضاع الإجتماعية والحالة الإقتصادية في إيران إذ عَرْقَلَ نمو الطبقة الوسطى الساعية لبناء اقتصاد شبه رأسمالي، ومطالب طموحها بالمشاركة في النفوذ والثراء، فأثارت حنق الملاّك والزرّاع وأصحاب البازارات والطبقة المثقفة النامية الباحثة عن المكانة الإجتماعية والمشاركة في السلطة، ونظراً للترابط العفوي بين المؤسسة الدينية وأصحاب الأملاك والبازار، كانت مشاركتُهم في مراحل الثورة الدستورية(*) (1905 - 1911) ملموسة للعيان[33].

والحقُّ أن ثورة (التنباك)[34] التي قادها آية الله الميرزا (محمد الشيرازي) من سامراء في عام 1891م، تُعدُّ أبرز نموذج لتعاظم سلطات الفقيه في مقابل الدولة في ذلك الوقت، فبعيداً عن أحداث مجريات تلك الثورة وانتقالاً لنتائجها، يلاحظ: ظهورُ المؤسسة الدينية بوصفها قوةً ومحركاً لا يستهان بها على الساحة الإيرانية من جهة، وتأثيرها في الثورة الدستورية في عام 1906م، من جهة أخرى[35]، ففي حين كانت القضية الدستورية تتفاعل على المستوى الفقهي الشيعي تلاحقت أحداثٌ داخليةٌ

(27) فهمي هويدي، ايران من الداخل، ط4، مركز الاهـرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1991، ص59.

(28) كمال السيد، مصدر سبق ذكره، ص49ـ50.

(29) سعد الأنصاري، مصدر سبق ذكره، 10.

(30) خالد أحمد الملا السويدي، مصدر سبق ذكره، 64.

(31) منال محمد محمد أحمد، مصدر سبق ذكره، ص93.

(32) المصدر نفسه، ص95.

* الثورة الدستورية: وقامت هذه الثورة بتأليف برلمان في إيران وكان سببها هو سخط الشعب على القاجاريين وعقود والصفقات المستبدة المشروطة 1905 ـ 1911

ـ ينظر د. صالح حسين عبد الله الجبوري، الثورة الدستورية الايرانية (1905 ـ 1911)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، مجلد 16، العدد11، 2009.

(33) آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (1906 ـ 1979)، سلسلة عالم المعرفة (250)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت، 1999، ص19.

(34) ثورة التنباك: اندلعت ثورة التنباك عندما منح (ناصر الدين شاه) إحدى الشركات الانجليزية حق احتكار التبغ والتنباك، وقد ادى ذلك الى تضرر المزارعين، حيث لم يتمكنوا من بيع محاصيلهم الا لهذه الشركة التي كانت تشتري محاصيلهم بأبخس الأسعار، ومما فجر الامر محاولة موظفي هذه الشركة التبشير للمسيحية، فتحولت النقمة الى ثورة عمت كل ارجاء ايران، وعزز موقف هذه الثورة العصيان والفتوى التي اصدرها آية الله (ميرزا الشيرازي) الذي كان يعدُّ المرجع الشيعي الأعلى في العالم بتحريم التدخين، فهب الناس الى احراق غلايينهم، واتلاف ما في بيوتهم، وهاجم جموع الناس مقر الحكومة، واضطر الشاه في النهاية الى إلغاء امتياز الشركة كلياً في عام 1892م. ينظر: محمد علي الحاج العاملي، فقه الإنتخابات (مع الفتاوى الشرعية حول السياسة والانتخابات لمراجع الدين العظام)، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2009، ص175 ـ 176، وكذلك ينظر: حسن الجاف، الوجيز في تاريخ ايران: ج3، بيت الحكمة، بغداد، 2005، ص268 ـ 272.

(35) سلطان محمد النعيمي، الفكر السياسي الأيراني (جذوره، روافده، اثره) دراسة تحليلية في ضوء المصادر الفارسية، مركز الأمـارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي 2009، ص30.

زادت من سخط الجماهير إزاء النفوذ الأجنبي في البلاد[36]، وأدّت بالنهاية الى وضع دستور على طراز الدستورين: البلجيكي والفرنسي، يعاود تأكيد مبادئ المساواة وسيادة القانون وحرية التعبير، وينصُّ على إقامة نظام سياسي يسوده البرلمانُ مع دمج العناصر الدينية مثل تأليف لجنة من خمسة رجال دين مكلّفة بالسهر على توافق القوانين المصوّت عليها والشريعة الإسلامية[37].

ومن هنا تُعدُّ الثورةُ الدستورية هي النقلة النوعية الثالثة في تاريخ الفقهاء وعلاقتهم بالدولة، فالأولى/ تحققت بنسبة الخمس، وباستقلالهم عن جهاز الدولة، والثانية/ تحققت بتحالف الفقهاء مع الدولة الصفوية على قاعدة: أنهم مشروعية الحكم، اما الثالثة/ فقد تبلورت بعد نجاح الثورة الدستورية، وتثبيت مكاسبهم في الدستور الجديد[38].

إن المتتبع لوضع المؤسسة الدينية في إيران منذ العشرينات، أي منذ تولي (رضا شـاه)[39] الحكم في إيران يلحظُ أن دورها قد تراجع كثيراً، فمن ضمن جهود (رضا شاه) لإضعاف المؤسسة الدينية جاءت خطواته في مجال الإهتمام بالتعليم العلماني، وسعيه لخلق نظام تعليمي غربي لتحديث إيران، وكانت خطوه مهمة في طريق إضعاف المؤسسة الدينية التي كانت قد هيمنت على قطاع التعليم لسنوات طويلة[40]، ومن خطواته الأخرى لإضعاف دور المؤسسة الدينية، إصداره قانوناً مدنياً، وآخر للعقوبات كان مستمداً من القانون الفرنسي تمهيداً لإضعاف دور القضاة من رجال الدين وحصره في نطاق ضيق لا يتعدى الزكاة والخمس فقط، وكذلك تأسيسه لوزارة الأوقاف لإبعاد رجال الدين عن القضايا الرئيسة التي كانت تناط بهم في هذا المضمار، وخطا الشاه خطوة أبعدَ من ذلك كله عندما أقدم على ضرب المؤسسة الدينية في أهم ركائزها حين استولى في عام 1939م، على أراضي وأملاك تعود للوقف، والتي كانت تدرُّ ارباحاً عالية تؤلف مورداً لا يضاهيه اي مورد آخر للمؤسسة الدينية، وعلى صعيد آخر: حاول الشاه إدخال بعض التغيرات في نمط الحياة الإجتماعية الإيرانية، فأصدر أمراً قرَّر بموجبه لبس القبعة البهلوية، والسراويل الغربية. كما طلب من النساء ترك الحجاب، والدخول في الحياة العامة سافرات، إلّا أن هذه الإجراءات لم تمرّ دون مقاومة، فقد أثارت بعض الأوساط الإجتماعية، لاسيما رجال الدين الذين عدّوا هذه الإجراءات منافية للتعاليم والمبادئ الإسلامية، فبدأت المواجهة بين رضا شاه والمؤسسة الدينية تأخذ أبعاداً متنوعة تمثلت /اولاً: بالإستياء والإحتجاج، ثم تحوّلت إلى مصادمات عنيفة وتظاهرات دامية ذهب ضحيتَها عشراتُ القتلى والجرحى[41].

(36) فهمي هويدي، مصدر سبق ذكره، ص68.

(37) تييري كوفيل، ايـران: الثورة الخفية، ترجمة:خليل احمد خليل، دار الفارابي، بيروت، 2008، ص29ـ27.

(38) مصطفى اللباد، حدائق الاحزان، ايـران و(ولايـة الفقيـه)، ط 2، دار الشروق، القاهرة، 2007، ص42.

(39) رضا شاه بهلوي، ولد رضا شاه في قرية (أشت) إحدى قرى المنطقة الجبلية الى الشمال من طهران يوم 1878/3/16م، ومات أبوه بعد ثمانية أشهر من ولادته، فارتحلت به أُمُّه الى طهران في عام1879م، وعاشت مع أخ لها، وهناك تعلَّم بعض أصول القراءة والكتابة، وعندما صار في الخامسة عشرة من عمره ألَحقه خالُه جندياً بفرقة القوقاز الفارسية، وأخذ بعد ذلك يترقى في الجيش حتى وصل الى رتبة جنرال في عام1920م، وفي 1921/2/21م، قام رضا خان بانقلاب عسكري، وتولى قيادة الجيش ووزارة الحربية، ثمَّ تولَّى رئاسة الوزارة في 1923/10/28م، بعد طرده شاه أحمد قاجار في 1925/12/13م، أجبر البرلمان الإيراني على تعيينه شاهاً، واختار لنفسه إسم (بهلوي)، وتمَّ تتويجه في 1926/4/25م، وفي 1941/8/25م، قامت القوات الروسية والبريطانية بغزو إيران، فأجبرت (رضا شاه) على التنازل عن العرش لولي عهده (محمد رضا) في يوم 1941/9/16م، بعدها نُفِيَ الى جنوب أفريقيا حتى توفي في يوم 1944/6/25م، ودفن في القاهرة ثم نقل جثمانه الى وطنه في 1950/5/3م، ينظر: محمد وصفي ابو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، إيران والخليج (16)، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1983، ص40ـ41.

(40) طاهر خلف البكاء، التطورات الداخلية في ايران 1941ـ1951م، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص23ـ24.

(41) المصدر نفسه، ص25ـ 26

وفي مرحلة لاحقة، أي بعد سقوط (رضا شاه بهلوي) وتولية ابنه محمد رضا شاه[42] عرش إيران بعد ايلول/ سبتمبر من عام 1941م، شهدت الساحة الإيرانية نوعاً من الإنفتاح والحراك ما لبث أن اصطدم بسياسات (محمد رضا شاه) التي سعت للحيلولة دون تفعيل دور المؤسسات المدنية والأحزاب السياسية في الحياة السياسية الإيرانية، ولعلَّ ذلك التحالف الذي نشأ بين آية الله الكاشاني[*] مع الجبهة الوطنية بقيادة (محمد مصدق)[43] يُعدُّ من أبرز الخطوات التي قامت بها المؤسسة الدينية على الساحة السياسية في إيران أنذاك غير ان ذلك التحالف القائم على وفق أسس براجماتية ما لبث ان انفض[44].

إلَّا ان الإنحسار في المعارضة الدينية سرعان ما انفك. والتي وصلت في بعض الأحيان الى المطالبة بإسقاط حكم الأسرة البهلوية، بل العمل بشكل حقيقي من أجل تحقيق هذا الغرض، إذ استطاع الإتجاه الأصولي من داخل المؤسسة الدينية، ومن خلفه آية الله (الخميني) بقيادة جبهة سياسية عريضة جمعت أغلب قوى المعارضة الإيرانية الساعية لإسقاط نظام الشاه[45]، وهذا ما أشَّرته فعلاً المدة من عام 1963م، وحتى الإطاحة بالنظام القائم في شباط 1979م. وبعد النجاح في تقنين وضع المؤسسة الدينية سياسيا، إذ ساهمت في قلب السلطة، وتشكيل نظام يوفق ما بين الإمامة التي تقضي بالطاعة التامة للولي الفقيه بوصفه نائباً للإمام، وبين الشورى التي تأخذ برأي الشعب مستفيدة في ذلك من آليات الديمقراطية الغربية[46]، وذلك عن طريق تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، القائمة على نظرية (ولاية الفقيه).

المحور الثالث: المؤسسة الدينيَّة في السلطة (مؤسسة الولي الفقيه):

يشكّل الإطار الايديولوجي الذي يرتكز عليه النظام السياسي للجمهورية الإسلامية في إيران، والذي جعل منه نظاماً مميزاً بالفعل عن غيره من النظم السياسية القائمة في عالمنا المعاصر. هذا الإطار او الخصوصية الفريدة التي إتصف بها هذا النظام منذ عام 1979م، تبلور عبر صياغات دستورية في مجموعة من المبادئ والأهداف التي صارت تشكّل بدورها الإطار الدستوري، والذي بموجبه توضع السياسات والتوجهات، وكذلك الآليات اللازمة لتحقيقها من جهة، وتحدد - في الوقت نفسه- الإختصاصات والصلاحيات الخاصة بالعناصر المؤسسية المشكلة لهيكل هذا النظام من جهة أخرى[47]. وتاكيداً لما سبق، إستند هذا النظام الى مرجعية دينية قائمة

(42) محمد رضا بهلوي: ولد في فجر يوم 1919/10/26م، وكان ابوه (رضا بهلوي) في ذلك الوقت ضابطاً في الجيش الإيراني برتبة (كولونيل)، وبعد ان صار ابوه ملكاً على إيران أصدر مرسوماً ملكياً يقضي بتعيين محمد ولياً للعهد، سافر الى سويسرا، وهو في الثاني عشر من عمره للدراسة، وبعد خمس سنوات عاد الى إيران، إلتحق بالكلية الحربية في طهران ليتخرج فيها برتبة ملازم ثانٍ، تولي عرش إيران بتاريخ 1941/9/26م، بعد أن خُلع ابوه من الحكم من القوات البريطانية والروسية الغازية

ايام الحرب العالمية الثانية، استمر محمد رضا بهلوي بالحكم حتى قيام الثورة الإيرانية في عام 1979م، إذ أضطر الى ترك إيران بتاريخ 1979/1/15م، وطاف امريكا والمكسيك ومراكش بحثاً عن ملجأ يؤويه، ثم استقر في مصر، وبقي فيها حتى وفاته في القاهرة بتاريخ 1980/7/26م. ينظر: محمد وصفي ابو مغلي مصدر سبق ذكره، ص 44ـ47.

(*) اية الله الكاشاني: ابو القاسم المساخاني (1877 ـ 1962) قارع الاستعمار البريطاني في العراق وبعد انتكسة ثورة العراق غادر الى ايران واشترك مع محمد معدن في حركتة وكان له اثر بارز في مقارعة القاجاريين واليهود في نوفمبر 14 مارس 1962 ودفن جوار مرقد عبد العليم الحسين.
ـ ينظر فهمي هويدي، ايران من الداخل،دار الشروق،2011.

(43) محمد مصدق، ولد في عام 1880م، ونشأ كأحد افراد الصفوة الإيرانية الحاكمة، بوصفه من احد موظفي الدولة الإيرانية، حصل على درجة الدكتوراه في القانون في جامعة لوزان في سويسرا، وعاد الى إيران في عام 1914م، إذ عُيّن رئيساً لحكومة مقاطعة فارس في عام1921م، ثم عُين وزيرا للاقتصاد وبعدها وزيرا للشؤون الخارجية لمدة وجيزة كما انتخب عضوا في البرلمان في عام 1923م، عارض انتخاب (رضا خان شاه) لإيران، فأجبره الشاه على اعتزال الحياة السياسية في عام1941م، عاد مصدق الى الحياة السياسية عندما انتخب مجدداً للبرلمان في عام 1944م، دافع مصدق بكل جرأة عن القومية، ولعب دوراً مهماً في معارضة منح الإتحاد السوفيتي امتياز العمل في حقول النفط شمالي ايران، كذلك الإمتيازات المعطاة لبريطانيا في جنوبي إيران، وبنى مصدق قوة سياسية ذات ثقل كبير، أساسها دعواته الى تأميم شركات النفط، وفي عام 1951م، أجاز البرلمان الإيراني تأميم النفط، فزادت قوة مصدق وشهرته، الأمر الذي أجبر الشاه على تعيينه رئيساً

على مبدأ (ولاية الفقيه) مجسدة دستورياً بـ(مؤسسة الولي الفقيه)، والتي ظهر في إطارها نظام تتوازى فيه المؤسسات الدستورية (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) تاركاً نوعاً من الإزدواجية، وبمعنى آخر وجود ازدواجية مؤسسية او (ثنائية) في السلطة من داخل هيكل النظام السياسي الإيراني والتي تتمثل في، الأولى: مؤسسات دستورية (معينة) تجسد المبدأ الإسلامي للنظام، والأخرى: مؤسسات دستورية (منتخبة) تمثّل الأساس الجمهوري للنظام السياسي، كما ان هناك (ثنائية) أخرى من داخل السلطات الثلاث نفسها والتي تكمن في: الأولى داخل السلطة التشريعية متمثلة بـ(مجلس الشورى الإسلامي، ومجلس صيانة الدستور)، والثانية داخل السلطة التنفيذية متمثلة بـ(رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء حتى التعديل الدستوري في عام 1989م) والثالثة/ داخل المؤسسات الأمنية المتمثلة بـ(الجيش النظامي، والحرس الثوري، ومعه الباسيج)

وعلى هذا الأساس يتكوَّن هيكلُ النظام السياسي الإيراني من أربع سلطات هي مؤسسة القيادة (الولي الفقيه أو المرشد)، والسلطات الثلاث: (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) القائمة على أساس الفصل المرن بين السلطات، إذ هناك علاقات واختصاصات متشابكة ومشتركة ما بين تلك المباني الأربعة للنظام.

والذي يهمنا هنا، هو التركيز على مؤسسة الولي الفقيه وما لها من دور رئيسي تلعبه من الناحية الواقعية والمعنوية والذي يجسّد ثقل المؤسسة الدينية في الحياة السياسية الإيرانية.

يُعدُّ منصب الولي الفقيه اقوى مؤسسة في إيران الى حد بعيد، ويرتبط هذا المنصب بشكل لصيق بالنظرية السياسية الدينية «ولاية الفقيه» التي نادى بها آية الله الخميني، وعلى هذا الأساس يُستعمَلُ في إيران مصطلح (المرشد الأعلى للثورة) و(الولي الفقيه) عموماً كمترادفي.[48]

ويجعل الدستور الإيراني الإيمان (بولاية الفقيه) من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية، فلا يستقيم نظامُها إلاَّ بها، ولا يكتسب شرعيته إلاَّ بأعمالها، وبناءاً على ما تقدم فإن المرشد يتمتع بوضع شديد التميّز والتمدّد أيضاً، لأنه باختصار شديد يتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة[49]، وقد أكدت ذلك المادة (5) من الدستور الإيراني، إذ تقول: (في زمن غيبة الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمّة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل المتقي البصير بأمور العصر الشجاع القادر على الإدارة والتدبير).[50]، في حين

للوزراء، واستمرت مسيرة الصراع على تطوير الحكومة بين الرجلين، بعدها حاول الشاه صرف مصدق عن عمله رئيساً للوزراء في عام1953م، فخرجت الجماهير المؤيدة (لمصدق) للشوارع مدافعة عنه، ومجبرة الشاه على مغادرة البلاد. ولكن بعد ايام قليلة، وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية نُحي (مصدق) عن الحكم، وعاد الشاه الى البلاد وحكم على مصدق بالسجن ثلاث سنوات بتهمة الخيانة، وبعد انتهاء المدة فُرضت عليه الإقامةُ الجبرية في منزله في قرية «أحمد آباد» الى ان توفي في عام 1967م. ينظر: ذبيان الشمري، إيران: محمد غيث الحاج حسين، ضرورة الثورة الإسلامية عهد مصدق، موقع الادان 11 ت1، 2007.

(44) سلطان محمد النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص43ـ44.

(45) كانت هناك قوى اخرى معارضة لنظام الشاه، لعبت دوراً فعالاً بقيام الثورة واسقاط الشاه في عام 1979م، وكان أهم هذه القوى:

المثقفون الليبراليون (نهضة التحرير)، وعلى رأس هذه الجماعة (مهدي بازركان)، الذي اصبح فيما بعد رئيس وزراء الحكومة المؤقتة بعد سقوط النظام.

الإصلاحيون، وهم بالأساس من المتأثرين بأفكار المفكر الإسلامي (علي شريعتي).

الوطنيون التقليديون، ويمثّل هذا التيار(الجبهة الوطنية) وهي: من أقدم الأحزاب السياسية في إيران، وبرز منها: (محمد مصدق) الذي تولى رئاسة الحكومة مدة الخمسينات، وقام بتأميم صناعة النفط الإيراني.

اليسار الإيراني، وعلى رأسها حزب (توده) الشيوعي، وجماعات الفدائيين (فدائيي خلق)، ومجاهدي خلق التي كانت تتبنى الأفكار الشيوعية والإشتراكية.

ينظر: آمال السبكي، مصدر سبق ذكره، ص209 ـ 213.

(46) مجموعة باحثين، حراس الإيمان: المؤسسات الدينية، مصدر سبق ذكره، ص128.

(47) محمد السيد عبد المؤمن واخرون، مصدر سبق ذكره، ص64.

(48) ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2003، ص69.

(49) نيفين عبد المنعم مسعد، مصدر سبق ذكره، ص78.

(50) دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، المشرق للثقافة والنشر، طهران، 2003، المادة (5).

ربطت المادة (57) السلطات الثلاث بالمرشد الأعلى إذ نصَّت على أن (السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي: (السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية)، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق، وإمام الأمة، وذلك وفقاً للمواد اللاحقة في هذا الدستور، وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض)[51]، وبحسب نص هذه المادة المذكورة، فإن نطاق عمل وصلاحيات مؤسسة (القيادة /المرشد) يستوعب جميع السلطات الثلاث الأخرى مما يعني: أنها مؤسسة فوقية/ إحتوائية، اي أنها تعلو فوق السلطات الثلاث: وهي في ذات الوقت تحتوي هذه السلطات[52].

(51) المصدر نفسه، المادة (57).

(52) محمد السعيد عبد المؤمن وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص69.

فقد نصَّت المادة (109) من الدستور الإيراني على الشروط والصفات الواجب توافرها في القائد وهي:

1 - الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.

2 - العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمّة الإسلامية.

3 - الرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الإجتماعية والإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة الكافية للقيادة، وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروطُ المذكورة يفضلُ مَن كان منهم حائزاً على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره.

أمَّا عن وظائف القائد وصلاحياته[53] فقد حددت المادة (110) من الدستور وظائف وصلاحيات القائد، وهي كالآتي:

(53) ومن الجدير بالذكر هنا «ان للمرشد فضلاً عن ما ذكر من صلاحيات ومهام مناطة به حق إعادة النظر في الدستور، وذلك بالتشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام وعلى وفق حكم موجه الى رئيس الجمهورية. وللمزيد من التفاصيل ينظر» المادة (177) من الدستور الايراني.

1 - تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

2 - الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام.

3 - إصدار الأمر بالإستفتاء العام.

4 - القيادة العامة للقوات المسلحة.

5 - إعلان الحرب والسلم والنفير العام.

6 - نصب وعزل وقبول إستقالة كل من:

أ - فقهاء مجلس صيانة الدستور.

ب - أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

ت - رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية.

ث - رئيس أركان القيادة المشتركة.

ج - القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.

ح - القيادات العليا للقوات المسلحة، وقوى الأمن الداخلي.

1 - حل الإختلافات، وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.

2 - حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية عن طريق مجمع تشخيص مصلحة النظام.

3 - إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من الشعب. أمَّا بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث توفر الشروط المعينة في هذا الدستور فيهم، فيجب ان تحصل قبل الانتخابات على موافقة مجلس صيانة الدستور، وفي الدورة الأولى تحصل على موافقة القيادة.

4 - عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية او بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية، على أساس من المادة (89).

5 - العفو او التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية، ويستطيع القائد ان يوكل شخصاً لأداء بعض وظائفه وصلاحياته.

من جانب آخر يتمتع (الولي الفقيه) «بنفوذ كبير» شامل لكل شؤون إيران، ونافذ في كل مؤسسات النظام[54]. فضلاً عن كل ما ذكرناه من اختصاصات وصلاحيات دستورية[55]، إلا ان له من الناحية الواقعية نفوذاً بارزاً في الساحة السياسية الإيرانية، فـ (للولي الفقيه) مكتب وهيأة موظفين، وطاقم مستشارين، وممثلين في أجهزة الدولة، ومؤخراً جهاز مخابرات، فعلى سبيل المثال، يقوم مكتب المرشد الأعلى، «وهو المؤسسة الرسمية التي يمارس عن طريق المرشد الأعلى سلطته»، إذ يقوم بترتيب اجتماعات المرشد، ومناسبات ظهوره وزياراته، كما يقوم بإطلاعه على آخر الأحداث والتطورات السياسية في إيران. كما يشكل (ممثلو المرشد الأعلى) عنصراً رئيساً آخر في سلطة خامنئي ويرتبطون بشكل وثيق بمكتبه، ويعينهم او يوافق عليهم بصورة شخصية، وهؤلاء (الممثلون) موجودون في كل وزارة ومؤسسة حكومية

(54) محمد السعيد عبد المؤمن وآخرون، إيران: جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟، مصدر سبق ذكره، ص 86.

(55) وللمزيد من الإطلاع على الصلاحيات الدستورية للولي الفقيه راجع: المادة (110) من الدستور الإيراني.

مهمة وفي معظم الهيآت الثورية والدينية، وكلهم تقريباً من رجال الدين، وأغلبهم يحملون درجة «حجة الإسلام» ويشكّل هؤلاء الممثلون في مجموعهم شبكة سيطرة متنوعة في طول البلاد وعرضها، إذ تكرس جهودها لغرض سيطرة المرشد الأعلى بما يضمن أكبر قدر ممكن من المراقبة لأي إنحرافات في العقيدة[56].

(56) ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟...، مصدر سبق ذكره، ص 69 – 70.

الخاتمـــة

مارست الزعامةُ الدينية نشاطاً مهماً في حياة إيران الدينية والسياسية، وربما كان العهدُ الصفوي يُعدُّ بمثابة الحقبة الذهبية في تاريخ (الحوزة العلمية)، والتي إمتدت إلى العهد القاجاري، وفي غضون هذين العهدين وقفت موقف المعارض أحياناً، وبالتعايش المهادن أحياناً أخرى. أمَّا العهد البهلوي فقد كان موقفها متصلباً، وفي معظم الأحايين معادياً، وكان موقف السلطة منها أشدَّ تصلباً، واستمر الموقف على هذه الشاكلة قرابة نصف قرن حتى بلغ ذروته في قيام الثورة الإيرانية في عام (1978-1979)، على الحكم البهلوي، وإسقاطه نهائياً.

وبعد نجاح الثورة الإيرانية، أُسس نظام الجمهورية الإسلامية في إيران بقيادة آية الله (الخميني). ولقد صِيغَ هذا النظام السياسي، نظاماً إسلامياً قائماً على أساس نظرية «ولاية الفقيه» التي هي محور هذا النظام، وأساس شرعيته، وهذه النظرية التي لم تأتِ من فراغ، إذ جاءت نتيجة لتضافر جهود الفقهاء من داخل المؤسسة الدينية الإيرانية.

لقد جاء هذا النظام ليمزج بين مفردات إسلامية مع أخرى ديمقراطية لتظهر بشكل جلي خصوصية هذا النظام، والتي تميّزه عن باقي أنظمة العالم إذ إستندت شرعية هذا النظام الى مبدأين أساسين: الأول / «المبدأ الإسلامي»، والذي يجسّد الشرعية الإلهية للنظام، والآخر/ «المبدأ الجمهوري» ممثلاً للشرعية الشعبية. ولقدِ انعكست هذه الثنائية على مؤسسات النظام الدستورية لنكونَ أمام نوعين من المؤسسات هما: «مؤسسات دستورية معيّنة» تجسّد إسلامية النظام، كمؤسسة الولي الفقيه (والتي تعدّ التجسيد الدستوري للدور السياسي للمؤسسة الدينية الإيرانية ودورها القيادي والريادي في الحياة السياسية الإيرانية)، ومجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام «وبالمقابل هنا مؤسسات دستورية منتخبة» قائمة على آراء الشعب، وتستخدم آليات ديمقراطية مثل الإنتخابات والتداول السلمي للسلطة، وتتجسد هذه بمجلس الشورى الإسلامي ورئاسة الجمهورية ومجلس الخبراء، مع إقرارنا بسطوة المؤسسات (المعيّنة) على المؤسسات (المنتخبة)، وهذا ما يؤكد أهمية وقيمة المؤسسة الدينية الإيرانية وتحكمها بالواقع السياسي والإجتماعي الإيراني.